العلل النَّحويـــة عند رضي الدين الاستراباذي من خلال كتابه (شرح كافية ابن الحاجب)

د/ عبدالسلام المبروك سعيد عبد الرحمن ـ كليـة التربية الزنتان ـ جامعة الجبل الغربي

المُقدِّمـــــة :

الحمد لله الذي خلقنا وفضلنا على كثير من خلقه، والصلاة والسلام على رسول الأمّة، سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه أفضل صلاةٍ وتسليمٍ، وبعد:
لمّا كان كتاب(شرح كافية ابن الحاجب) لرضي الدين الاستراباذي يحظى بمكانةٍ مرموقةٍ بين المهتمين بعلم النحو؛ نظراً للقيمة العلمية التي احتواها هذا الكتاب، قمت بدراسةٍ سريعةٍ لهذا الشرح محاولاً بها معرفة ما للرضي من إسهامٍ فيما يتعلق بالعلة والتعليل النحوي، فإذا بي أجد لـــه جهوداً عظيمةً وآراء جليلةً تُبْرِزُ ما لهذا الإمام من قدمٍ راسخةٍ ورأيٍ ثاقبٍ في جانب التعليل النحوي، وقد جاء هذا البحث على التقسيم التالي:
أولاً– التمهيد: تناولت فيه مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح وأنواع العلة، وآراء بعض العلماء القدامى والمحدثين حول العلة والتعليل، ثم ذكرت مفهوم العلة عند الرضي.
ثانياً- تناولت بعد ذلك أنواع العلل المستخدمة عنده بشكل مجمل، ثم ذكرت خصائص العلل عنده، بعد ذلك أوردت جملة من العلل التي ذكرها الرضي منسوبة للنحاةِ، ثم ذكرت ظاهرةً لدى الرضي، وهي: إنه أحياناً يُرجئ الحديث عن بعض العلل إلى بعض المواضع، ثم تكلمت عن استخدام الرضي للتعليل من نفسه دون نسبته لغيره، وذكرت نماذج لذلك، ثم عقدت عنواناً تضمن الحديث عن انقسام العلة عند الرضي بين البسيطة والمركبة، مع التمثيل لذلك، ثم ختمت هذا البحث بالحديث عن وصف الرضي لبعض العلل التي يوردها، وأخيراً ذيلت البحث بالنتائج التي توصلت إليها ثم الهوامش.

مفهوم العلـــة لغـــةً:

وردت العلة في المعاجم العربية بمعانٍ مختلفةٍ، وإن كانت تصب في مفهومٍ يكاد يكون واحداً، فهي: الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، كأن صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول، كمـــا وردت للدلالة على التشاغل، والتلهي، والسبب[1].

التعليل وأسبابه:

التعليل هو تبّين علة الشيء بما يُستدل به من العلة على المعلول، ويسمى برهاناً بمعنى:" أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع فيقدم قبل ذكره علة وقوعه؛ لكون رتبة العلة متقدمة على المعلول، كما جاء في قوله تعالى: (**لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)** سورة الأنفال الآية:68، فسبق الكتاب من الله علة النجاة من العذاب[2].

والتعليل سبيل من سبل المعرفة، إن لم نقل طريقها الوحيد، وحبلها الوطيد الذي يتعلق به كل من سعى في البحث والتقصي، فإذا أردت معرفة ظاهرة ما فإنك تبحث عن أسبابها وعللها.

العلة النحوية في شرح الكافية:

العلـــة في الاصطلاح:

العلــة في الاصطلاح مطلقاً هي:" ما يتوقف عليه الشيء، وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج الوجود أو العدم أو الماهية"[3].

ويربط الدكتور مازن المبارك مصطلح العلة بالنحو العربي فيقول:" هو الأمر الذي يزعم النحويّون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[4].

والعلة النحوية هي بوضع واضع؛ لأنها جاءت بناءً على اجتهاد عالم نحوي قدّر وجودها، ولذلك قال الزّجّاجي:" إنّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"[5].

والتأليف في العلة والحديث عنها امتد منذ سيبويه إلى قرننا هذا، وقد اختلفت مناهج البحث فيها وتنوع الحديث عنها.

ومما يذكر أن التعليل لم يكن أصلاً في النحو، وإنما أصله الفقه والمنطق.

وعلى هذا فللعلة ثلاثة أنواع:

1- العلة المنطقية أو الكلامية.
2- العلة الفقهية.
3- العلة النحوية.

أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي في كتابه(الإيضاح في علل النحو) [6] ثلاثة أنواع، هي:

- العلل التعليمية. * العلل القياسية * العلل الجدلية النظرية.

وبيّن ابن جني في كتابه(الخصائص) أنّ علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بــل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين، وعلل ما ذكره بقـــوله:" وذلك أنهم إنما يحيلون على الحـــس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"[7].

إنّ الخليل وصحبه اعتمدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة، فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها...
وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل، ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتاباً خاصاً بها، فألف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بقطرب والمتوفى سنة(206هـ) [8] كتاب(العلل في النحو). وألف بكر بن محمد المازني المتوفى سنة(249 هـ) [9](كتاب علل النحو)... هكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعاً ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار[10].
وأما العلة في القرن الرابع فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم، وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية، وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيب غير قليل، حتى كان القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه.
وصار واضحاً في هذا القرن تأثر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين، وهكذا ألفوا على منوالهم وساروا على نهجهم[11].
وأثبت علماء هذا القرن أن النحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم.
وقد ظهرت في هذا القرن- عند ابن جني- آراء نحوية كانت عنده بذوراً فكرية هادئة، ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة فأصبحت عماد ثورة أزكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس[12].
وكذلك ظل النحو والبحث النحوي في القرون التالية بنهل من القدماء ومن أصول الفقه والكلام[13].
فما مفهوم العلة عند الرضي الاستراباذي؟ وما نوع العلة المستخدمة في شرحه لكافية ابن الحاجب(ت646 هـ)؟

مفهوم العلة عند الرضي الأستراباذي:

لم أجد فيما اطلعت عليه أن الرضي قد ألف كتاباً مستقلاً في العلة، بل إنه حتى في شرحه لم يعقد فصلاً خاصاً في العلة كما فعل بعض من سبقه في التأليف.
وكذلك أمره في شرحه لشافية ابن الحاجب في الصرف؛ ولعل مرد ذلك يعود إلى جهوده التي أرادها منصبة على معالجة المسائل النحوية واللغوية، وإلى التزامه بأبواب متن الكافية الذي لم يفرد فيه ابن الحاجب باباً للحديث عن العلة.
وليس معنى ذلك أنّ الرضي كان غافلاً عن العلة ومفهومها، بدليل استخدامه لها في الشرح في مواضع كثيرة، وكانت العلة وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحاً مفصلاً.

وقد ورد لفظ العلـــة في أماكن كثيرة من شرحه للكافية[14].

وسجل الرضي بين حين وآخر بعض الآراء في العلة، نحو قوله في أول باب (غير المنصرف):" اعلم أولاً أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلـــة" [15].

فهو- كما هو ظاهر في قوله- يسوق تعبير النحاة في التعليل، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم، دافعاً توهماً قد يرد في الذهن، لفهم ذلك القول، وواضح كيف يورد حد الحكم على لسان الأصوليين؟ والمقصود بهم هنا الفقهاء.

ونظرَ الرضي إلى أصل العلة، ورأى أنه الاطراد، قال في باب(المذكر والمؤنث):" وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يقصد الحدوث، نحو: جملٌ ضامر، وناقةٌ ضامر، ورجلٌ او امرأةٌ عانس.

وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال:

أحدها قول الكوفية: وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك، وهذه العلة غير مطردة في نحو: ضامر، وعانس، وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضي تجرد الفعل- أيضاً- إذا لم يشترك كما في نحو: حاضت وطلقت؛ لأن أصل العلة الاطراد، وتقتضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة أيضاً بلا قصد الحدوث..." [16].

وله في باب(المفعول لـــه) نص غني بالحديث عن العلة، قال:" وذكر المصنف[17] مثالين للمفعول لـــه ليبين أنـــه قد لا يتقدم وجوداً على ما جعل علة لـــه كما في: ضربته تأديباً، وقد يتقدم وجوده عليه كما في: قعدت جُبناً. فالمفعول لـــه هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في: قعدت جُبناً، أو تأخر عنه كما في: جئتك إصلاحاً لحالك؛ وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائيّة حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع، كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود، فالمفعول لـــه هو العلة الحاملة لعاملة، وليس بمعمول كما ظن بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم: ضربْته تأديباً، وإن الضرب علة التأديب؛ وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو: قعدت جُبناً، وجعل المفعول لـــه علة لمضمون عامله يطرد؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب، ولفظ المفعول لـــه يؤذن بكونه علة، لأن اللام في قوله: لـــه، للتعليل"[18]، وفي هذا النص يلاحظ ما يأتي:

- العلة الغائية - العلة الحاملة
- العلة الغائية هي إحدى العلل الأربع.
- العلة الغائية هي العلة الحاملة.

- الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل.
- العلة الغائية متقدمة من حيث التصور، متأخرة من حيث الوجود.
- المفعول لــه هو العلة الحاملة لعامله.
- وما تقدم يبيّن أن الرضي لم يكن على بعد من العلة ومفهومها، بــل إن لــه فيها نظرات.

أنواع العلل المستخدمة في شرح الرضي:

اختلفت العلل المستخدمة في شرح الرضي للكافية وتنوعت، فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة، وهذا ذكر لبعض تلك العلل مجملةً وهي: علة وجوب الصرف[19]، علة منع غير المنصرف[20]،علة الإتباع[21]،علة الجبن والخور[22]، علة الأمن من اللبس[23]، علة الاستغراب[24]، علة التأنيث والعدل والعلمية[25]،علة الالتصاق[26]، علــة التضاد[27]، علة الاستغناء[28]، علة الاستقلال[29]، علة عدم الاستقلال[30]،علة التخفيف[31]، علة لزوم[32]، علة عدم لزوم[33]، علة الاختصاص[34]، وعلة الارتباط[35].

خصائص العلل في شرح الكافية:

نخلص من الحصر السابق والمجمل لبعض العلل التي استخدمها الرضي في شرح الكافية إلى أنّ العلل التي وردت غزيرة متنوعة، كما أنها في معظمها تعالج ظواهر نحوية، وهي على هذا علل قريبة من علل الكلاميين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل الفقهاء، حسب رأي ابن جني في علل النحويين، وربما كان اطلاع الرضي على علم المنطق والكلام ترك أثراً في معالجاته النحوية ومنهجه فيها. وهي كذلك تكرار وإعادة للعلل التي جاءت على ألسنة النحويين السابقين.

بعض العلل التي أوردها الرضي منسوبة للنحاة:

جاء شرح الرضي للكافية زاخراً بالعلل النحوية التي ينسبها إلى أصحابها من كبار النحويين، ومن هؤلاء إمام النحاة سيبويه(ت180هـــ)، الذي يقول في باب(المنادى) ما نصه:" وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده: يا أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته"[36].

فالعلة التي أوردها هنا على لسان سيبويه هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

وكذلك نحو قوله في باب(المضمر):" فال سيبويه: عسى محمول على لعــل لتقاربهما معنى؛ لأن معناهما الطمع والإشفاق، تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به، ويبقى خبره مقترناً بأن..." [37].

والعلة التي ساقها هنا على لسان سيبويه هي علة التقارب، وبها علل حمل عسى على لعل.

ومن هؤلاء –أيضاً- الفراء(ت207هـــ)، الذي جاء عنه قوله: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل"[38].

فالعلة التي أوردها هنا على لسان الفراء وهو نحوي كوفي المذهب هي علة الاختصاص، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

وكذلك نحو قوله في باب(المجرورات):" وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط

النوى، وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف"[39].

والعلة في هذا القول على لسان الفراء هي علة التخفيف، وبها علل إضافة الاسمين اللذين ليس في أحدهما زيادة فائدة، أحدهما إلى الآخر.

ومنهم الأخفش الأوسط(ت210هـــ) في نحو قوله في باب(المضارع):" قال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه، وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم"[40].

فالعلة التي أتى بها هنا على لسان الأخفش هي علة الضعف عن العمل عملين اثنين، وقد علل بها ما ذهب إليه من أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط دون أن يصل عملها إلى الجزاء.

ومنهم الأصمعي(ت216هـــ)، الذي جاء عنه قولــه: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: الظريف، في قولك: يا زيد الظريفُ، على تقدير: أنت الظريفُ، وانتصابه على تقدير: أعني الظريفَ، وليس بشيء؛ إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه"[41].

والعلة المذكورة هنا هي علة الشبه، وبها علل عدم وصف المنادى المضموم.

ومنهم الجرمي(ت225هـــ) الذي جاء عنه قولــه:" واعلم أنــه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، نحو: أعلمْتُ وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً، على إهمال الثاني وحذف مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلمته إيّاهُ إيّاهُ زيدٌ عمراً قائماً، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأوْلى أنْ يُقال: أعلمتهُ ذلك، قصداً للاختصار، إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين، فيكون ذلك إشارة إليه، وإنما منعه الجرمي لعدم السماع"[42].

وظاهر هنا أنّ العلة التي أتى بها على لسان الجرمي هي علة عدم السماع.

ومنهم المبرّد(ت285هـــ) في نحو قوله في باب(المضارع):" وهكذا، يقول المبرّد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه؛ وذلك

لضعف عمل إن عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين:
بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، وبكون الجواب مقدماً، وهذا عند المبرّد"[43].
وواضح أنّ العلة التي أتى بها الرضي هنا على لسان المبرّد هي علة الضعف.
وأما الزجاج(ت311هـــ) فيقول في باب(الظروف) متحدثاً عن (الآنَ):" ومنها الآنَ، قال الزجاج: بُني لتضمنه معنى الإشارة، إذا معناه هذا الوقت، وهذا مذهبه في بناء أمس، وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها"[44].
وظاهر أنّ العلة التي أتى بها الرضي على لسان الزجاج هنا هي علة التضمين، وبها علل الزجاج بناء الآنَ.
وكذلك أورد الرضي عن السيرافي (ت368هـــ) قوله في باب(العامل):" وألفُ كـــلا بدل من الواو عند سيبويه لإبدال التاء منها في المؤنث، كما في أخت وبنت، ولم تُبدل التاء من الياء إلا في اثنين. وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه"[45].
وأما العلة التي أتى بها في هذا القول على لسان السيرافي فهي علة السماع.
ومنهم أبوعلي الفارسي(ت377هـــ)، في نحو قوله في باب (الظروف) يتحدث عن بناء (الآنَ):" بُني لتضمنه اللام كأمس، وأمّا اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، والآن لم يُسمع مجرداً عنها"[46].
وظاهر هنا أن العلة التي أتى بها الرضي على لسان أبي علي الفارسي هي علة التضمين، وبها يعلل أبو علي بناء: الآنَ.
وأما الزمخشري(ت538هـــ)، فيقول في باب(الاسم):" قال جار الله: وإنما لم يسقط في عرفات[47]؛ لأن التأنيث فيها ضعيف؛ لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث، وفيما قاله نظر..." [48].
فالعلة التي أتى بها في هذا القول على لسان الزمخشري هي الضعف، وبها علل الزمخشري عدم سقوط التنوين من عرفات.
ومنهم ابن عصفور(ت663هـــ) في قوله في باب(خبر ما ولا المشبهتين بليس)،
يتحدث عن عمل(ما):" وقال ابن عصفور وتبعه العبدي: [49] لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما تعمل إنّ وأخواتها"[50].
فالعلة التي أوردها في هذا القول هي كثرة التوسع.
وقد أتى الرضي في شرحه للكافية ببعض العلل منسوبة إلى المذهب البصري تارة، وإلى المذهب الكوفي تارة أخرى.

فمن العلل التي أتى بها منسوبة إلى البصريين قوله في باب(الفاعل) يتحدث عن التنازع في عمل الفعلين المجاورين في المعمول الذي بعدهما:" وإنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأوْلى أن يستبد به دون الأبعد"[51].

فالعلة التي أتى بها هنا وهي من علل البصريين هي علة القرب.

ومن العلل التي أوردها منسوبة للكوفيين قوله في باب(المبتدأ والخبر) عن عامل الرفع في خبر إنّ:" وعند الكوفيين، إن خبر (إن) وأخواتها، وكذا خبر (لا) التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين"[52].

فالعلة التي جاء بها عن الكوفيين هي علة الضعف عن العمل.

ولعله يتضح مما تقدم أن رضي الدين في إتيانه بعلل على ألسنة النحويين لم تقتصر على النحويين المتقدمين، وإنما امتد في الأخذ من القرن الثاني الهجري إلى القرن السابع الهجري، وهو العصر الذي عاش فيه، وربما دلّ هذا على ميل ذهن الرضي إلى التوسّع والاستقصاء في التحقيق والبحث، على أنه لم يكن متعصّباً لعصرٍ دون عصر، ومع هذا قد لا تكفي مثل هذه الإشارات إلى القطع بهذه الأحكام، ولكن لعلها مع الإشارات السابقة والقادمة تزيد من وضوح هذه الأحكام.

إرجاء الرضي الحديث عن بعض العلل إلى بعض المواضع:

للرضي، إلى جانب ما تقدم، طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضع، وهي أنه قد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر، وربما حدد هذا الموضع وعين اسمه، مثلما نرى في قوله في باب(المبتدأ والخبر):" اعلم أنّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً، نحو: أمّا زيدٌ فقائمٌ. ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله: فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ[53].

أو لإضمار القول: كقوله تعالى:(**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ**)سورة آل عمران: من الآية:106. أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ وتجيء علة الإتيان بالفاء في خبر مثل: المبتدأ في حروف الشرط"[54].

وكأنّ الرضي هنا يريد أن يقول: ليس شرح مثل تلك العلة موضعه هنا، وإنّما سيأتي في مكانه في(حروف الشرط) فانظر هناك.

وكذلك نحو قوله في باب(المجرورات):" وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل: زيدٌ حسنٌ وجهه، بالإضافة"[55].

وأحياناً لا يحدد الرضي هذا الموضع ولا يسميه، كما في قوله في باب(المضمر):" اعلم أنّه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأنّ المنصوب والمجرور فضلة؛ لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل، وخاصة الضمير

المتصل كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أبقى دليل على ما ألقى كما مضى في الترخيم. وعلة استتاره فيما يستتر فيه مضت" [56].

وكذلك نحو قوله في باب(المضارع) يتحدث عن إعراب المضارع:" قوله: إعرابه رفع ونصب وجزم. قد مضى علة اختصاصه بالجزم"[57].

استخدام الرضي للتعليل من نفسه دون نسبته إلى غيره:

ولم يكن اجتهاد الرضي في التعليل مقتصراً على استدعاء علل السابقين له، وإنما كان لــه إسهام في هذا المضمار، حيث تضمّن شرحه عللاً غير قليلة على لسانه نفسه؛ مما يدل على طول باعه، فمن ذلك قوله في باب(الكلام):" والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به... وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: بعت وأنتَ حرّ، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم؟ وليتك أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب؛ لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق. وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبية، فخفف بحذف اللام، وحذف حرف المضارعة؛ لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه: لتضرب، وفي الغائب ليضرب، وفي المتكلم لأضرب ولنضرب لما قلّ استعمالها..." [58].

ففي هذا القول علل الرضي التخفيف والحذف بكثرة الاستعمال.

وكذلك قوله في باب(العامل):" اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين، إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله"[59]. فقد ذكر هنا علتين هما: علة التعذر، وعلة التعسر.

انقسام علل الرضي بين البسيطة والمركبة:

جاءت علل الرضي التي أوردها في شرحه على نوعين: **الأول:** هو ما يُسمّى بالعلل البسيطة، وهي التي تعلل ظاهرة واحدة من جهة واحدة، وهذا النوع من العلل هو الغالب في الشرح، ومثل ذلك قوله في باب(غير المنصرف):" ثم نقول: منع الصرف في رحمان أولى؛ لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف"[60].

ومثل ذلك قوله في باب(المبتدأ والخبر):" فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك، قولي للفظ سلام عليك وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك بمعنى المصدر سلّمك الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل: سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال..." [61].

وكذلك قوله بعد ذلك الكلام:" اعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد لـــه"[62].

والنوع الثاني: هو ما يسمى بالعلل المركبة، وذلك نحو قوله في باب(المضمر):" واعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل؛ لأن المرفوع مقدم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة... [63].

وكذلك قوله في(اسم التفضيل):" ونقل على المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياساً، وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل"[64].

وصف الرضي لبعض العلل التي يوردها:

إلى جانب ما تقدم كله فإن الرضي قد يصف العلة التي يأتي بها أحياناً، وذلك كوصفه لها بالاطّراد، نحو قوله في باب(المبتدأ والخبر):" اعلم أن جمهور النحاة على أن يجب كون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف: لأنه محكوم عليه، والحكم على شيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص"[65].

ووصف علة أخرى بعدم الاطراد، قال في باب(المذكر والمؤنث):" وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال: أحدها قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك، وهذه العلة غير مطردة في نحو: ضامر وعانس..." [66].

ويتضح مما سبق، إنما ساقه الرضي في الشرح من علل تطلب الخفة، والفرار من الثقل واللبس والضعف وغير ذلك، إنما تعتمد ذوق العرب في ذلك.

ومما تقدم نصل إلى أن الرضي كان على وعي ودراية تامة بجوانب العلة وأنواعها ودورها في تقعيد النحو العربي، وأنه نهج في الحديث عنها نهجاً واضح المعالم، بين النتائج.

الخاتمة:

يمكننا من خلال عرض موضوع العلة عند الرضي الاستراباذي، أن ندون بعض النتائج التي أسفر عنها هذا البحث.

* ركز الرضي في شرحه للكافية على العلة النحوية واللغوية.
*لم يفرد الرضي باباً مستقلاً للعلة في شرحه للكافية.
*كانت العلة النحوية وسيلته لتفسير الظواهر النحوية واللغوية.
*يسوق تعبير النحاة السابقين في العليل، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم.
*أورد الرضي(في شرحه للكافية) مجموعة من أنواع العلل منها على سبيل المثال لا الحصر. علة وجوب الصرف، علة منع غير المنصرف، علة الإتباع، علة الجبن والخوف، علة الأمن من اللبس، علة الاستغراب، علة التأنيث والعدل والعلمية، علة الالتصاق، علة التضاد، علة الاستغناء، علة الاستقلال، علة عدم الاستقلال، علة التحقيق، علة لزوم، علة عدم لزوم، علة الاختصاص، وعلة الارتباط.
*وردت العلل في شرح الرضي غزيرة متنوعة، كما أنها في معظمها تعالج ظواهر نحوية، وهي قريبة من علل الكلاميين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل الفقهاء.
*أورد الرضي في شرحه العديد من علل النحو لسابقيه من علماء النحو.
*قسّم الرضي العلل إلى علل بسيطة وعلل مركبة.
*يصف الرضي العلة التي يوردها بالطراد أو عدم الاطراد.

الهوامش :

([1]) ينظر: لسان العرب: مادة(علل):471/11.
([2]) الكليات:294/1.
([3]) المصدر السابق:221/3.
([4]) النحو العربي:90 نقلاً عن في علم أصول النحو العربي:152.
([5]) الإيضاح في علل النحو:65.
([6]) ينظر الاقتراح للسيوطي:113.
([7]) الخصائص:48/1.
([8]) الأعلام للزركلي: 7/ 95.
([9]) أخبار النحويين البصريين للسيرافي:58.
([10]) ينظر: النحو العربي(العلة النحوية):69-71.
([11]) ينظر: المصدر السابق:129- 130.
([12]) ينظر: المصدر نفسه:130.
([13]) ينظر: المصدر نفسه:132.
([14]) ينظر: شرح الكافية:ج1/ ص:49، 67، 69، 101، 205، 231، 260، 296، 396، 508، 510، 511، ج2/ ص:71، 109، 143، 214، 338، 340، ج3/ ص: 139، 152، 154، 181، 330، 411، 468،ج4/ص: 7، 8، 126، 131، 132، 390، 483، 494.
([15]) المصدر السابق:101/1.
([16]) المصدر نفسه:330/3.
([17]) المصدر نفسه:101/1.
([18]) المصدر نفسه:508/1.
([19]) ينظر: المصدر نفسه:144/1.
([20]) ينظر: المصدر نفسه:154/1.
([21]) ينظر: المصدر نفسه:96/2، 98، 239، 240، 320، 323، /143، 265، 395، 428، 301/4.
([22]) ينظر: المصدر نفسه:185/2.
([23]) ينظر: المصدر نفسه:460/2.
([24]) ينظر: المصدر نفسه:110/3.
([25]) ينظر: المصدر نفسه:114/3.
([26]) ينظر: الشرح نفسه:143/3.
([27]) ينظر: المصدر نفسه:171/1، 174، 372/4.
([28]) ينظر: المصدر نفسه:374/1، 413، 99/2، 215، 436/3، 83/4.
([29]) ينظر: المصدر نفسه:472/2، 371/3.
([30]) ينظر: المصدر نفسه:472/2.
([31]) ينظر: المصدر نفسه:284/1، 295، 376، 383، 293، 397، 407، 415، 484، 57/2، 226، 227، 228، 230، 231، 236، 244، 265، 412، 413، 66/3، 72، 98، 101،140، 287، 295، 349، 424، 436، 438، 439، 32/4، 130، 315، 366، 483.

([32]) ينظر: المصدر نفسه:211/1، 216، 218، 274، 365، 367، 383، 445.
([33]) ينظر: المصدر نفسه:165/1، 459، 522، 138/2، 139، 197، 181/3، 198.
([34]) ينظر: المصدر نفسه:233/1، 367، 413، 432، 433، 470، 207/2، 173/3، 313، 284/4، 286، 338، 409.
([35]) ينظر: المصدر نفسه:2/ 469.
([36]) المصدر نفسه:346/1.
([37]) المصدر نفسه:2/ 445.
([38]) المصدر نفسه:274/1.
([39]) المصدر نفسه:245/2.
([40]) المصدر نفسه:92/4.
([41]) المصدر نفسه:360/1.
([42]) المصدر نفسه:213/1.
([43]) المصر نفسه:108/4.
([44]) المصدر نفسه:229/3.
([45]) المصدر نفسه:92/1.
([46]) المصدر نفسه:230/3.
([47]) يقصد هنا التنوين.
([48]) شرح الكافية:46/1.
([49]) العبدي هو أحمد بن بكر، من علماء القرن الرابع أخذ عن السيرافي وقد ذكر في الجزء الأول،
([50]) شرح الكافية:187/2.
([51]) المصدر السابق:204/1.
([52]) المصدر نفسه:288/1.
([53]) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي:452/1(هارون).
([54]) شرح الكافية:268/1.
([55]) المصدر السابق:235/2.
([56]) المصدر نفسه:426/2.
([57]) المصدر نفسه:22/4.
([58]) المصدر نفسه:32/1.
([59]) المصدر نفسه:97/1.
([60]) المصدر نفسه:159/1.
([61]) شرح نفسه:236/1.
([62]) المصدر نفسه:237/1.
([63]) المصدر نفسه:412/2.
([64]) المصدر نفسه:451/3.
([65]) المصدر نفسه:231/1.
([66]) المصدر نفسه:330/3.